

ويجزى الرجوع فيما يجبه للائحة ويكره فان عوضه او زادت زيادة
متصلة او مات احدهما او خرب في ذلك الموهوب له فلا يرجع
ولا رجوع فيما يجبه لذي رحم حره او زوج او زوجة ولو قال عوف
له فخذ هذا لاني هبتك او عوضها او مقابلتها او عوض
اجتبي فبغيره انقبض سقط الرجوع وان استحق نصف الرتبة رجع
بنصف العوض وان استحق بعض العوض لا يرجع بشيء وان
استحق جميعه رجع بالهبة والهبة بشرط العوض يراي فيها
حكم الهبة قبل القبض والبيع بعد ولا تصح الرجوع الا بغيرها
او بحكم الحاكم فان هلكت بعد الحكم لم يضمن **فصل العوي**
جائزة للمعوج حال حيوته ولو زنته بعد وفاته وبطل الشرط
وحيوان يجبل داره له عوه فاذا مات ترد عليه والرجوع باللام

وعى

وعى ان يقول ان مت فحبي وان مت فملك والصدقة
كالهبة ولا رجوع فيها ومن نذر ان ينصرف بالهبة فهو عاين
مال الزكوة وبلكه على الجميع وكسبك ما ينقبض حتى يكتب ثم يفسد
كتاب العارية وعى هبة المنافع ولا تكون الا فيما ينتفع
ببرجع بقائه عتبه فاخاره المكلي والموزون فرض وهي امانة
ونصف بقوله اعترتك والعتك هذه الارض وامرمتك هذا
العبد ومختك هذا الثوب ومختك على هذه العاقبة اذا لم
يتردها له الهبة وداري لك سعة او سكتي عمري وللتقين
بغيرها ان لم يختلف باختلاف المتعدين وليس له ابا القضا
فان آجرها فلك فلما تجوز ان يضمن المتعدي ولا يرجع على
المتعدي وله ان يضمن المتعدي ويرجع على السبي فان قبض

كتاب العارية